

سوق أبوظبي للأوراق المالية يوقع مذكرة تفاهم مع سوق أبوظبي العالمي

أبوظبي – 24 يوليو 2016

وقع سوق أبوظبي للأوراق المالية اليوم الموافق 24 يوليو 2016 مذكرة تفاهم مع سوق أبوظبي العالمي، وقد وقع الاتفاقية عن سوق أبوظبي للأوراق المالية سعادة/ حمد عبدالله الشامسي رئيس مجلس إدارة السوق، وسعادة/ أحمد علي الصايغ، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي، وذلك في المقر الرئيسي لسوق أبوظبي العالمي بحضور كبار المسؤولين من كلا الجهتين.

ويأتي توقيع المذكرة في إطار حرص سوق أبوظبي للأوراق المالية على تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في الامارة وذلك ضمن التزامه ببرنامج خطة أبوظبي نحو تحقيق منظومة مالية تدعم مسيرة التنمية في الامارة، كما يأتي ليؤكد حرص السوق المالي على ترسيخ وبناء علاقات عمل وثيقة وخلق مجالات متقاربة للتعاون المشترك مع المراكز المالية في المنطقة والعالم.

ووفقاً لمذكرة التفاهم، اتفق الطرفان على تبادل المعلومات والتجارب بما يعزز مستويات التواصل والتعاون المشترك، حيث سيستعمل هذا التعاون على تطوير رؤية مشتركة تهدف نحو بحث إمكانية توفير مجموعة من المنتجات والخدمات المالية بما يصب في مصلحة اقتصاد إمارة أبوظبي. كما اتفق الطرفان على انشاء فريق عمل مشترك يتولى تطوير وتحديد مجالات التعاون الاستراتيجي لتشمل تبادل الخبرات والاستفادة من الكفاءات التي يزخر بها السوقان إضافة إلى استشراف الفرص المواتية وخاصة تلك التي تتعلق بتطوير الأسواق المالية.

وحول توقيع المذكرة، صرح سعادة/ حمد عبد الله الشامسي، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية قائلاً: "إننا نتطلع من خلال هذه المذكرة إلى فتح افاق جديدة ومجالات متعددة لخلق فرص ملائمة للتعاون والتآزر بين السوقين، ونأمل أن تسهم هذه الاتفاقية بتعزيز مستوى التنسيق بيننا نحو تطوير العمل المشترك فيما يصب في مصلحة تعزيز اقتصاد إمارة أبوظبي".

وأضاف سعادة رئيس مجلس ادارة سوق أبوظبي للأوراق المالية أن السوق ملتزم بتحقيق رؤية حكومة إمارة أبوظبي من خلال تعزيز قدرات سوق رأس المال وتطوير منظومة إدارة الأصول والثروات وتوجيه الفوائض المالية في القطاع المالي نحو الاستثمار في قطاعات التركيز الرئيسية وتفعيل أدوات التمويل غير التقليدية، حيث إن التنوع الاقتصادي وتعزيز أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية يعد من أبرز الأهداف طويلة الأمد لإمارة أبوظبي.

وقال سعادة أحمد علي الصايغ، رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: "تمثل هذه المذكرة خطوة استراتيجية تؤكد علاقتنا الوثيقة مع سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي شكل دوماً شريكاً هاماً لسوق أبوظبي العالمي منذ تأسيسه، ومساهمياً فعالاً في تعزيز وتطوير مكانة أبوظبي كمركز اقتصادي عالمي. وستتيح هذه الشراكة لكلا الطرفين العمل عن قرب لبحث امكانية ووضع أهداف تأسيس سوق مالي للتداول في جزيرة المارية والذي يعمل وفقاً للقوانين التنظيمية التابعة لسوق أبوظبي العالمي، وتطوير

قطاعات واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي يمكن توفيرها وتداولها من طرف المشاركين والمستثمرين المحليين والعالميين".

وأضاف: "سنواصل العمل والمساهمة في تطوير اقتصاد أبوظبي وبناء وتعزيز قطاع الخدمات المالية عبر التعاون المستمر مع مختلف الأطراف المعنية لتطوير بيئة ومجتمع مالي متكامل، ودعم المؤسسات المحلية لتحقيق الريادة الإقليمية والعالمية، والترحيب بالمؤسسات العالمية لتأسيس أعمالها في أبوظبي. وملتزم كمركز مالي دولي بتوفير كافة مقومات استدامة الأعمال، وتهيئة بيئة عمل متميزة تسهم في استقطاب الشركات القيادية والاستثمارات للسوق، ودعم المؤسسات المالية وغير المالية في أبوظبي ودولة الإمارات لتحقيق الازدهار والنجاح".

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

تأسس سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، بموجب قانون اتحادي صادر في عام 2013. وفتح السوق أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015.

وجاء إطلاق سوق أبوظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا.

ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، سيُمكن سوق أبوظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام.

وينشط سوق أبوظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق.

يقع سوق أبوظبي العالمي في جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتتضمن مرافق عالمية متميزة مثل فندق "روزوود أبوظبي"، وفندق وشقق "فورسيزونز أبوظبي"، وأول مقر خارج الولايات المتحدة الأمريكية للمستشفى التخصصي "كليفلاند كلينك"، ومتاجر تجزئة فاخرة في مركز "الغاليريا"، ومساحات مكتبية من الدرجة الأولى لمواكبة احتياجات أبوظبي التطويرية والاقتصادية على المدى الطويل، حيث تسهم كافة هذه المرافق في ترسيخ مكانة سوق أبوظبي العالمي كمركز مالي دولي، وكوجهة حيوية في العاصمة أبوظبي.

للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.adgm.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

عادل مكتوم الظاهري

مدير قسم الإتصال المؤسسي والتسويق الرقمي

هاتف: +971 (2) 612 8774

فاكس: +971 (2) 612 8728

محمول: +97150 622 12 66

بريد إلكتروني: adelm@adx.ae

ميرنا حجازي

رقم الهاتف: +971 2 3338 888

البريد الإلكتروني: mirna.hijazi@adgm.com

تم تأسيس سوق أبوظبي للأوراق المالية في 15 نوفمبر من عام 2000 بموجب القانون المحلي رقم (3) لسنة 2000، وبموجب هذا القانون فإن السوق يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وبالصلاحيات الرقابية والتنفيذية اللازمة لممارسة مهامه .
مهام سوق أبوظبي للأوراق المالية :

- إتاحة الفرصة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني
- ضمان سلامة المعاملات ودقتها وضمن تفاعل قوى العرض والطلب لتحديد الأسعار
- حماية المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين كافة المستثمرين
- إحكام الرقابة على عمليات التداول في الأوراق المالية بما يضمن سلامة التصرفات والإجراءات
- تنمية الوعي الاستثماري عن طريق إجراء الدراسات وإصدار التوصيات بما يكفل توجيه المدخرات إلى القطاعات المنتجة
- المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتطوير طرق التداول لضمان توفر السيولة واستقرار أسعار الأسهم المدرجة في السوق .

وتتولى هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القانون عملية الإشراف والرقابة على أسواق المال في الدولة، معتمدة بذلك على معايير الشفافية والإفصاح. وتعتبر الهيئة هي الجهة التشريعية المخولة بسن التشريعات المنظمة للأسواق، بما يعزز إرساء معايير التعامل الواضح في الأسواق، ويضمن الدقة في التعاملات التي تحفظ حقوق كافة الأطراف.

مع نهاية عام 2015، بلغ عدد الأوراق المالية المدرجة في سوق أبوظبي 71 ورقة مالية كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق 447 مليار درهم (122 مليار دولار أمريكي). وتتوزع الأوراق المالية المدرجة في السوق كالتالي: 63 شركة مساهمة عامة محلية، 3 شركات مساهمة عامة أجنبية، شركتان مساهمة خاصة (ضمن منصة السوق الثانية)، 1 صندوق استثمار متداول، 1 سندات حكومة أبوظبي. بالإضافة إلى عدد 1 سندات قابلة للتحويل. ويحوي سوق أبوظبي للأوراق المالية 9 قطاعات تتوزع على النحو التالي: قطاع البنوك، قطاع العقارات، قطاع الخدمات، قطاع السلع الاستهلاكية، قطاع الاتصالات، قطاع الطاقة، قطاع الصناعة، قطاع التأمين، قطاع الاستثمار و الخدمات المالية.

ويمكن للمستثمرين تداول الأوراق المالية المدرجة بالسوق من خلال أي من الوسطاء المسجلين لديه. كما يأمّن سوق أبوظبي إجراءات الحفظ الأمين مع خمسة مؤسسات مالية بحيث تؤدي هذه المؤسسات دور الأمين الذي يُعنى بالأوراق المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وهذه المؤسسات هي: إتش.إس.بي.سي، دويتشه بنك، سيتي بنك، ستاندرد تشارترد، و بنك أبوظبي الوطني. و تكفل الاتفاقيات التي وقعها سوق أبوظبي مع هذه المؤسسات المالية بتوفير المؤسسات المالية خدمات الوصاية على الأسهم المدرجة ضمن سوق أبوظبي لصالح عملاء الاستثمار المؤسساتي. و قد ساهمت هذه الاتفاقيات في تشجيع وتسهيل استقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية إلى أبو ظبي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قاعدة المستثمرين الدوليين في سوق أبوظبي للأوراق المالية

وبالتناسق مع رؤية حكومة أبوظبي الاقتصادية 2030، يطمح السوق لأن يحتل مكان الريادة بين أسواق دول مجلس التعاون الخليجي من خلال قيادة عملية تطوير أسواق المال بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال حسن التنظيم في إطار بيئة تشريعية سليمة تضمن المصداقية والشفافية والإفصاح.

وقد تم في عام 2014 ترقية سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى فئة الأسواق الناشئة من قبل مؤشر "مرغان ستانلي كابيتال انترناشيونال" و"ستاندرد أند بورز داو جونز" مما يشكل اعترافاً دولياً باستيفاء أسواق الدولة المالية للمعايير الدولية ومقومات البنية التحتية للأسواق، و هي نتيجة لتفاني حكومة الإمارات في تطوير أسواقها المالية. هذا وقد نتج عن الترقية المزيد من تدفقات رأس المال على المدى الطويل من المستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى المزيد من العمق في السوق. ويذكر أن سوق أبوظبي للأوراق المالية قد تم تصنيفه "سوق ناشئ" من قبل مؤشر "فتسي" عام 2009، ومؤشر "ستاندرد أند بورز" و "راسل انفاستمنت" في 2011.

هذا وقد فاز سوق أبوظبي للأوراق المالية، بجائزة البورصة الأكثر ابتكاراً على مستوى الخليج العربي في عام 2015، والذي تمنحه سنوياً مؤسسة "كابيتال فاينانس إنترناشيونال" وذلك تقديراً منها للإنجازات الكبيرة التي حققتها خلال السنوات الماضية على صعيد الابتكار الذي يحظى بأولوية كبيرة في استراتيجية عمل السوق.